الشيخ محمد بن ناجي الشائف - عضو اللجنة العامة لـ«الميثاق»:

تأجيل الانتخابات لصالح المؤتمر ولكننا لن نتجاوز الدستور

المشترك رأس الفساد ومصدر لكل الاختلالات

▫ أكد الشيخ محمد بن ناجي الشائف عضو اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام عضو مجلس النواب ان الانتخابات البرلمانية ستتم في الموعد المحدد في ٢٧ أبريل المقبل.. وإن المؤتمر سيظل متمسكاً بهذا الخيار مهما تعالت الدعوات أو أفتعلت الأزمات بهدف تأجيل الانتخابات عن موعدها.. لافتاً الى أن الدستور هو العقد الاجتماعي الذي يحدد علاقة المؤتمر الشعبي بالاحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني وكل شرائح المجتمع دون استثناء.. التفاصيل في سياق الحوار التالي:

حاوره/عارف الشرجبي

اللاهثـــون وراء «اللقـاء التشـــاوري» يبحثون عن زعـامات

□ كيف تقـرأ المشـهـد السـيـاسي من واقع الاستعداد لإجراء الانتخابات البرلمانية المقبلة؟

– المشـهـد السـيـاسي قـاربت صـورته على الوضـوح بشكله الكامل وبالذات خـلال الايام القادمة.. هل سيشارك المشترك أم لا إذا شارك فهذا شيء جيد واذا لم يشارك فهذا أمر عائد إليه.

□ ما آخر تطورات الحوار مع اللقاء المشترك؟

– الحـوار كمـا تعـرف كـان بوجـود المعـهـد الديمقراطي ولكن لم يخرج بنتيجة، الأخوة في اللقاء المشترك متمسكون بمواقفهم ورؤاهم والمؤتمر متمسك بالدستور والقانون العقد الاجتماعي الذي يربطه بكل القوى الوطنية في الساحة وبكل فئات الشعب، والذي لا يمكن للمؤتمر تجاوزه او تجاهله فهو الذي يحدد علاقـة المؤتمر بالجـمـيـع وفق بنود ومـواد محـددة، إلاّ باتفاق وهو مـا لم يحدث نتيـجـة تعنُّت المشترك ومطالبه غير الواقعـية والتي تكون احياناً خيالية وتعجيزية.

حجج للتأجيل

□ في حال مقاطعة المشترك للانتخابات.. هل أنتم ماضون في اجرائها في الموعد المحدد؟

– بكل تاكيد سنمضي بالاستحقاق الديمقراطي نحـو يوم الاقـتـراع في ٢٧ ابريل المقبل سواءً شارك المشترك أم لا.. نحن في المؤتمر الشعبي العام لا نستطيع اجبار احد على المشاركة من عدمـها واذا كـانوا لا يريـدون المشـاركـة فـهـذا شانهم اما نحن في المؤتمر فملتزمون بالدستور بل ونرعاه ونحافظ عليه وعلى كل ما جاء فيه من واقع المسـئـولية كـحـزب حـاكم حـاصل على الأغلبـية والشرعـية التي منحنا اياها الشعب في الانتخابات السابقة المتتالية.. والغريب في أمر الأخوة في اللقاء المشترك انهم يبحثون عن حجج للتأجيل خلافاً لكل احزاب المعارضة في العـالم التي تطالب بإجـراء الانتـخـابات في المواعيد المحددة وكان بإمكان المؤتمر مجاراتهم في عملية التأجيل لضمان البقاء اكبر مدة في البـرلمان ولكن حـرصنا على عـدم الانجـرار للتـأجيل التزامـاً بالدسـتـور والقـانون، أمـا المشترك اذا قاطع فهناك احزاب أخرى موجودة في الساحة ستدخل المعترك الانتخابي منافسة للمؤتمر بقوائم ومرشـحين وبرامج تـأهيل عن المستقلين الذين سيكون لهم حضور في عملية الانتخابات والترشيح.. اذا الانتخابات ليست مرهونة بمشاركة احزاب المشترك وانما بإرادة الشعب الحريص على هذا الاستحقاق.

□ ومـــاذا عن أحـــزاب التـحـــالف الوطني ومـا أجندته؟

– التـحالف يشكل اصطفافاً وطنـياً له أهداف وبرامـجـه التي تصب في خـدمـة البلد ولكن في مسألة الانتـخـابات يـبـدو أن هناك توجـهـاً من الأحـزاب المنضوية في اطار التحـالف لدخول الانتـخـابات في قوائم ومرشحين منافسين للمؤتمر في عموم الجمهورية وبخاصة في الدوائر التي يرون أنهم متـواجدون فيهـا بشكل يسمح لهم بالمنافسة.

> الانفـصـاليـون الجدد يتخفون تحت مســـمى «الحـــراك»

□ من حق المشترك أن يقاطع.. ولكن ليس من حقه منع الآخرين من المشاركة كما فعل اثناء فترة القيد والتسجيل؟

– للمشترك الحق في الدعوة للمقاطعة أو المشاركة في اطار قواعده وكوادره لكن لا يحق له ولغـيـره منع الآخـرين من المشـاركـة في الانتـخـابات لأن المشاركة حق كفله الدستور والقانون، وفي كل الاحوال اذا كانت قيادات احزاب المشترك تؤمن بالتعددية والرأي والرأي الآخر، عليها أن تترفع عن اصدار التعليمات لكوادرها واعضائها بعدم المشاركة.. فـهذه الكوادر من حقـهـا ان تشارك في الانتـخـابات كبقية افراد الشعب بحسب القانون ولا ينبغي أن تأتي التعليمات والتعميمات الحزبية لتكبح الحريات الشخصية التي كفلها الدستور.

هذا الأمـر اذا حـدث من قـيـادات الأحـزاب لقواعدها يعد شكلاً من أشكال الدكـتـاتورية.. ومع ذلك فـأنا على قناعة بأن المجتمع اليمني أصبح يدرك مصلحته ومصلحة وطنه ويتجه لتحقيقها وفق قناعته دون أي املاءات.. وهنا لابد أن أشـيـر الى أن مـقـاطـعـة المشـتـرك للانتخابات ستشكل خطأً كبيراً يتحمله قيادات المشترك وليس الآخرين.

البحث عن زعامات

□ هناك من يرى دعوة المشترك لعقد تشاور وطني خروجاً على النهج الديمقـراطي.. كيف تنظرون لهذه الدعوة؟

– اللقاء التشاوري الذي أعلن عنه انقسم الى لقائين تشاوريين فهناك لقاء تشاوري أعلن عنه في المحـافظات الجنوبيـة والشرقـية ويدعـو للانفصال ولا يعترف باللقاء التشاوري الذي يدعو اليه المشترك الذي هو ابو الانفصال لأنه تفريخ له.. وفي تصـوري فـإن الدعـوة للقـاء تشاوري على غرار ما جرى في لبنان هو ضرب من التقليد الزائف لأننا فليس لدينا حريري ولا قضية كقضية الحريري التي جعلت الرئيس اللبناني يشرف على حوار الفصائل في لبنان.

وأصحاب دعوة التشاور ماذا سوف يقولون في هذا اللقاء وهل سيقولون أكثر مما يقولونه في صحفهم.. هم الآن يستطيعون قول ما يريدون ويتكلمون ليلاً ونهاراً وينتقدون ويمدحون ويلومون بالحق والباطل ولم يحدث أن مُنعوا من التعـبـيـر عن آرائهم داخل وخارج البرلمان فلماذا اذاً الدعـوة للقـاء تشـاور الذي لا يتم الدعوة اليه إلاّ بعد انهيار الدول والمؤسسات الدستـورية كما حـدث في الصـومـال مـثـلاً.. صحيح أنه سبق ودعت اليمن للقاء تشاوري بعـد الثـورة اثناء الحـرب بين الجـمـهـورية والملكية فدعت الدولة للتشاور، ولكن الآن مع من سيتم التشاور وعلى أي شيء.. تساءلنا بماذا سيخرج لقاء التشاور وما النقاط التي سيتم التشاور حولها..؟ قد لا نجد لديهم جواباً محدداً..هل سيطالبون بتغيير النظام والتنصل عن الدستور أو بنصحون الرئيس والحكومة بمعالجة الفساد.. واذا كان كذلك سنقول لهم أنتم رأس الفساد يا مشترك والشريك الأكبر فيه، والاختلالات الأمنية اذا تحدثوا عنها فهم من يحمي هذه الاختـلالات.. وهل سيناقشون الازمة الاقتصادية وهي ازمة عالمية، نعلم أنه عندما تحصر لقاء تشاورياً بمجموعة أحزاب وتقـصـي كل ابناء الشـعـب بكل شـرائـحـه ومشاربه واحزابه فهذا شيء لم يالفه العمل الديمقراطي في العالم بأسره.. وفي اعتقادي أن اللقـاء التـشـاوري هذا يتـضـمـن نوعين من المشاركين فهناك من يبحث عن زعامات تحت يافطة مساومة المؤتمر وهز العصا، وهناك من يقول للموتمر نحن سنخدمكم داخل اللقاء التشاوري وسنعمل على افراغه أو غير ذلك.

□ هل الشعب بحاجة إلى زعامات؟

– الشعب اليمني لا يبحث عن زعـامات بل يبحث عن العدل والأمن والاسـتـقـرار، والذي يبحث عن زعامات لن يتزعم إلاّ نفسه، والبحث عن الزعـامـات على حـسـاب الآخـرين أو على حساب النظام والقانون ومصلحة البلد شيء مرفوض.

أداة فاعلة

□ هذه الدعـوات هل هي ترسخ النهج الديمقراطي.. وهل داعي القبيلة سيكون على حسـاب مؤسـسـات الدولة؟

– الشعب اليمني والقبيلة جـزء ومكون أسـاسي من الدولة والزعامات القبلية هي التي حـاربت لنصـرة الثـورة والجـمـهـورية والوحدة ومازالت مستعدة لتـقـديم المزيد من التـضـحـيات في سبيل الاسـتـقـرار والوحـدة والثوابت الوطنية، فالقبيلة ليست معول هدم بل اداة فـاعلة لبناء الوطن وركيـزة من ركـائز الدولة والنظام على مـر العـصـور، والذين يريدون الاستعانة بالقبيلة لفرض رؤى معينة فالقبيلة ليست ملكه.

● يلاحظ أن أحـزاب اللقـاء المشـتـرك تلعب بالورقـة الأمنيـة لإيجـاد مـبـرر لتـأجـيل الانتخابات.. فما رؤية المؤتمر لمواجهة ذلك؟

– المؤتمر لديه قانون ودستور سيطبقه على الجـمـيـع وعلى نفسه ومن سيلعب بالورقـة الأمنية سيطبق عليه القانون.. نحن في المؤتمر نريد مسـاواة الناس أمـام النظام والقـانون ولا نريد اسـتـثناء أحد لأن الاسـتـثناءات هي التي توجد الاخـتـلالات ولهـذا نرفـضـها.. نحن في المؤتمر حزب ولسنا حكومة وعلى الحكومة أن تطبق القـانون والنظام على الجـمـيـع دون استثناء سواءً أكان المؤتمر أو غيره.

ليس ضعفاً

□ لماذا يحرص المؤتمر على الحوار مع المشترك في الوقت الذي يحرص المشترك على خيارات أخرى؟

– لو كـان الأخـوة في المشـتـرك بموقع المؤتمر الشعبي العام كحزب أغلبية لما تنازلوا عن شيء ولو قيد أنملة ولما ضحّوا كما ضحى المؤتمر بالكثـيـر من حـقـوقـه التي كفلها الدسـتـور والقانون، ولكن المؤتمر الشعبي العام نشأ على الحوار وفيه من القيادات الكبيرة التي تحرص على الحـوار وفي المقدمة فخـامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الذي عودنا على الحـوار في حل كـثـيـر من المشكلات ولكن المؤسف أن هذه الحـوارات دائمـاً تـفـضـي الى مزيد من التنازلات للمشترك الذي كلما حصل على شيء طالب بالمزيد وصعدوا المطالب وفي الأخير لا يريدون الانتخابات.. قد يعتقد البعض ان المؤتمر يقدم هذه التنازلات عن ضعف ونحن نقول ان التنازلات التي يقدمها المؤتمر هي من أجل الوطن ومن أجل تحقيق الأمن والاستقرار للمـواطن.. وعلى الرغم من أن هناك مـعـارضـة شـديـدة داخل المؤتمر على هذه التنازلات والمطالبة بالاحتكام لنتائج صندوق الانتخابات إلاّ أن الاغلبـيـة رأت أن تقـدم تلك التنازلات حـرصـاً على الوطن لكي يدرك الشـعـب أن الاطراف الأخرى هي التي تصر على تعنُّتها في سبيل مصالح حزبية.

□ هناك معلومات بوجود أنشطة لجـمـاعـات متطرفة في الجوف والمناطق القريبة منها.. فما حقيقة ذلك؟

– أنشطة المتطرفين قد توجد في المناطق التي تتقلص فيها المشاريع التنموية وحيث يوجد الجهل والأمـية وعـدم قدرة الدولة على ايصال المشاريع بالشكل الذي ينبغي ومع ذلك فـأبناء الجوف يرفضون تواجد مثل هذه الجماعات أو المشاكل التي تخل بالأمن والاستقرار وبالذات من الارهابيين ونحن لن نقبل بتواجد مثـيري الفتن ومقلقي الأمن والاستقرار بيننا.

□ ألا ترى أن وجـود الثأر قـد أعـاق الدولة عن ايجـاد المشـاريـع التنمـوية في المحـافظة.. وأين دوركم للقضاء على الثأر فيها؟

– نـحن لا نريـد أن يسـمـى المحـافظ في الجـوف بـأبي عمـار كما كـان أبو عمـار في رام الله نتـيـجـة الحـصـار، نـحن نريـد من الحكومـة أن تأتي الى المحـافظة وتجلس اسبوعاً أو أسبوعين وتتفقد اوضاعها لترفع من مستواها وتوجد المشاريع التنمـوية أسـوة ببـقـيـة المحـافظات الأخرى مثل المحويت أو ذمار أو عـمـران التي اعـتـمـدت كمحـافظة منذ فترة قصيرة جداً ومع ذلك حظيت بالعديد من المشاريع رغم وجود الثار فيـهـا ولكن الدولة اذا ارادت عمل شيء تعمله ولذلك أقول إن جـزءاً مما يحـدث في الجـوف بسبب عدم اهتـمـام الحكومة بالشكل الذي يليق بها.

□ وأين يأتي دور المجلس المحلي في المطالبـة بالمشاريع وحل مشاكل الثأر؟

– المجلس المحلي في الجـوف غـيـر المجلس المحلي في المحـويت فنحن ليس لدينا ايرادات كافية.. ولابد أن اشير الى أن الاعتمادات التي تخصصها الدولة للمحافظة لا تساوي ميزانية مديرية في الحديدة أو تعز أو عدن، ولهذا تجد المشاكل تتراكم وتتراكل يوماً بعد يوم وعاماً بعد عام وأصبح المحافظ غير قادر على مواجهة المواطن ولذلك يتـوجب على الحكومـة أن تستثني محافظات الجوف ومارب وشبوة، في مضاعفة حجم المشاريع، التي تحتاجها ولو لمدة خمسة أعوام.

تم تسييسها

□ برزت في الفـتـرة الأخـيـرة اعـمـال التـقـطُّع والتخريب والاختطافات في المحافظة.. ما دورك كقيادي مؤتمري وعضو برلماني وزعيم قبيلة لمواجهة ذلك؟

– أعمال التقطع ليست من شيم القبـائل ولا العُـرف وإن كـان حـدث من قـبـل فـهـو شيء محدود وكنا ندينه ونوقفه عند حده ولكن مـا يؤسف له أن هذه الاعمال تم تسييسها خـلال الفترة الأخيرة من أحزاب المعارضة المعروفة بعدم مراعاة مصلحة الوطن وقد بذلنا جـهـوداً كـبـيـرة لحل هذا الأمر ولكن مـا أن ننتـهي من مشكلة حـتى تظهر أخـرى ولذا يـتـوجب على الجميع التعاون في محاربة هذه الظواهر لأن بناء الوطن مسئولية جماعية لا تنحصر في زعيم قـبـيلة أو في الحكومة بل مسـئـولـيـة الجميع حكومة ومعارضة وأشخاصاً.

□ وجود التقطع في أكثر من محافظة هل يُبشر بانفراط عقد القبيلة من يد زعماء ومشائخ تلك المحافظات؟

– لنكون واقعيين ونعترف بأن الواحد منا قد لا يستطيع أن يمسك بكل الخـيـوط في يده ولهذا لابد من تكاتف الجميع في خدمة قضايا الوطن وكـمـا قلت لك بأن هناك أحـزاباً في المعارضة تعمل على تأجيج مثل هذه المشاكل ولهذا نقول لهم اتقوا الله في الوطن.

ليس حراكاً

□ لوحظ أن مـا سُـمّـي بالحـراك في بعض المحافظات الجنوبية يدعو للخروج على الثوابت والعودة الى عهد التشطير.. فما أجندة المؤتمر الشعبي العام لمواجهة ذلك؟

– ما يحدث في تلك المحافظات لا أسميه حراكاً وانما هو مشروع انفصال وتسمية حراك لذر الرماد على العيون واخفاء مشروع الانفصال عن المواطنين في تلك المحـافظات وغـيـرها لأن المواطن ليس مع الانفـصـال تحت أية ذريـعـة والحكومة والمؤتمر الشعبي العام متمسكان بالدستور والوحدة التي لا يمكن التفريط بها أو مجرد نقاشها أو التلميح بها، وأؤكد أن دعـاة الانفـصـال قلة ومـحـدودون ولا يـحـظون بأي تأييد شعبي وإلاّ لكانوا أعلنوا الانفصال.

غير موفقاً

□ كيف تقيم أداء البرلمان في الجانب الرقابي والتشريعي؟

– للأسف الشديد البرلمان الحالي لم يكن موفقاً بالشكل الذي كنا نطمح اليه فإذا نظرنا الى ما أنجـزنـاه خـلال السنوات الست سيتـضـح أنه أقل من المـتـوقع بكـثـيـر سـواءً في الجـانب الرقـابي أو التـشـريعي لذا يتـوجب ان يكون البـرلمان الجـديد أكـثـر فـاعـلية مما هو عـلـيـه البرلمان الحالي.

□ الى ماذا تعزي هذا القصور؟

– هناك جملة من الأسباب لعل أهمها هيئة الرئاسة واللجان وأيضاً الأخوة الاعضاء فلم يكن هناك تناسق بين هيئة الرئاسة والاعضاء وبين اعضاء هيئة الرئاسة انفسهم.. هذا الأمر كان خلال فترة البرلمان كلها.. كثير من اللجان لم تكن تلقى التـجـاوب الكافي من هـيـئـة الرئاسة.. أقول هذا وأنا رئيس إحدى اللجان في المجلس فلم أحس يومـاً بوجـود تجـاوب من هيـئـة رئاسة المجلس.

□ ولكن هناك من يرى أن الخـلافات الحـزبية داخل المجلس عطلت أداءه؟

– هذا الأمـــر لاشك أن له تأثيـره السلبي على أداء المجلس فـالخـلاف الحـزبي أعـاق كـتـلة المؤتمر عن البت في كثير من القوانين واعمال الرقـابة وكـان يفـتـرض ألا تلتفت الى ذلك وأن تسـيـر اعـمـال المجلس ولكن للأسف سـمـحـنا لكتلة صـغـيـرة داخل المجلس بجرجرتنا لتأجيل كثير من الامـور والمشـاريع ولهـذا كنا دائمـاً نقـول ونتطلع أن يكون تـعـامل وكتل المعـارضـة في البرلمان مع ما يطرح داخل المجلس من منظور وطني وليس من منظور حزبي.. الشيء الآخر أن البرلمان لدينا يداوم لمدة ساعتين في اليوم من الحـادية عـشـرة صـبـاحـاً حـتـى الواحـدة ظهراً، وهذه المدة لا تسمح للبت في كثير من الأمور.

حكومة حية

□ وماذا عن عـلاقـة المؤتمر الشـعـبي العام بحكومته؟

– علاقة المؤتمر بالحكومة جيدة الى حدٍّ ما، ولهذا نجد أن كثـيـراً من المشاريع والقوانين التي تأتي الى المجلس تخـضـع للنقاش ثم يتم اقرارها بعد التعديل اللازم.. نحن في المؤتمر ندرك أنه اذا نجـحـت الحكومـة في تنفـيـذ برنـامـجـهـا الذي حـصـلت بموجـبـه على ثقة البرلمان فإنه بالمقابل سيعزز من مكانة المؤتمر في صفوف الجماهير، ولهذا نحن في المؤتمر حرصنا على ايجاد حكومة حية متفاعلة مع قضايا المواطن وليست جامدة.

□ كلمة أخيرة؟

– اذا كـان لي من كلمـة فـهـي دعـوة القـوى السياسية في الساحة الى أن تعمل كل ما بوسعها لتثبيت الأمن والاستقرار والوحدة وعدم التهويل بأن البلد غير مستقر بغرض المكايدة والتشكيك بنوايا الآخرين فلو كـان المؤتمر مـهـزومـاً لما حـرص على الاحـتـكام للصندوق كما أدعو المؤتمر الشعبي ألا يظل يساير المشترك في تعنُّته ومحاولته تأجيل الانتخابات عن الموعد الحدد، وان يحرص على احـتـرام الدسـتـور والقـانون في اجـراء الانتخابات في ٢٧ أبريل المقبل.

> المـــاحكات السياسـية داخل البرلمان اثرت سلباً عـــلـــى ادائـــه

تعـمـيـمـات احـزاب المشـتـرك لاعضائها بمقاطعة الانتخابات تكريس لديكـتـاتوريتـــهـــا

العناصر الارهابية توجد في المناطق الأشد فقراً

الديمقراطية وأشرار «الانتقالية»

■ تطور البشرية رافقه حتمية تعدد الثقافات واللغات والاعـراف والقـومـيـات والاجناس.. لكن بقـيـت الاساسيات ثابتة لم يطرأ عليها أي تغيير في جميع الرسالات السماوية والحضارات الانسانية القائمة على المحـبـة والعـدل والمساواة، وتتلخص هذه الاساسيات في التالي:

ناصر العطار

١) احـتـرام وتقـديس النفس البشرية والمساواة في الحـقـوق والواجـبـات بين جميع أبناء البشر، قال تعـالى :«ومن قـتـل نفـسـاً بغـيـر نفس فكأنما قـتـل الناس جميعاً ومن أحياها كـأنما أحـيـا الناس جـمـيـعـاً».. وقوله تعـالى :«ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا إن أكرمكم عند الله أتقاكم» صدق الله العظيم.

٢) التـعـايش السلمي وعدم الافـسـاد في الارض – واحـتـرام الحقوق والحـريات العامة– وتقديم مصالح الجماعة على المصالح الفردية.

ومن الاحـاديث النبـوية الشريفة لأفـعـال وأقـوال الرسول صلى الله عليه وسلم «يد الله مع الجـمـاعـة ومن شذ شذ في النار» وفي الأثر ومصادر التشريع المصالح المرسلة –درء المصالح وجلب المنافع.. الخ.

ومع كل هذا وما قال به المجتهدون فقد ظهرت افكار حملت ثقافات الكراهية والحـقـد والتفرقة والعنف.. الخ، أدت الى صـراعـات وحـروب نتج عنهـا اهدار وازهاق الارواح والممتلكات بنموذج، والشاهد الحاضر مـا آل اليـه الوضع في الصـومـال والعراق، والمعـاناة والمأساة الانسانية التي ستظل وصمة عار في جبين الدول والحـضـارات وجـمـيع البشر وذلك لما يواجـهـه الشعب الفلسطيني من حرب إبادة.

وتتعـاظم المشاكل وتهدر المصالح العليا للوطن ثم مصـالح وحـيـاة الافراد نتـيـجـة لعدم احـتـرام الرأي والرأي الآخر، وفي حـاضـرنا نحن الشعب اليمني ومن خـلال تجارب عديدة مـر بهـا والتي منهـا خـضـوعـه لأنظمة ديكتاتورية واستعمارية وشمولية ورجعية الى أن تم انتهاج الديمقراطية وبالياتها واساليبها العادلة والحديثة القائمة على الانتخابات العامة والاستفتاء العام لجـمـيـع ابناء الشـعـب ليتـسنى له حكم نفسه بنفسه بطريقة مباشرة بالاستفتاء على الدستور عام ١٩٩١م دستـور الوحدة اليمنـية، ثم التـصـويت على التـعـديلات التي ادخلت على بعض نصوصه من قبل مجلس النواب عام ١٩٩٤م والتي بموجـبـهـا اصبح منصب رئيس الجمهورية منتخباً من الشعب مباشرة بدلاً من مجلس النواب، ثم التعديلات المصادق عليها من الشعب عـام ٢٠٠١م والتي بموجـبـهـا تم انشاء مـجـلس الشورى واعطاؤه صـلاحـيـات مع مـجـلس النواب باقـرار المواضيع التي تشكل مصـالح عليـا للوطن مع تـعـزيز دور سلطات الدولة وتـعـزيز مـبـدأ الفصل فيما بينها والتـحـرر من النصـوص المقيدة للانشطة الاقتصادية.. الخ.

إن ممارسة حقوق الترشيح والانتخاب لثلاث دورات انتـخـابـيـة لمجلس النواب (٢٠٠٣،٩٧،٩٣م) ودورتين للانتـخـابـات الرئـاسـيـة «٢٠٠٦،٩٩م» ودورتين للانتـخـابـات المحـليـة «٢٠٠٦،٢٠٠١م» وانتـخـاب المحـافظين، تعـبـر أن المواطن اليمني أصبح يمارس كافة حقوقه وحرياته السياسية والفكرية الى جانب التنامي المتواصل للمـجـالات التنموية والخـدمـيـة، وتحسين سمعة ومكانة اليمن اقليمياً وعربياً ودولياً وتسوية الخلافات مع الجيران وتنمية مجتمع جديد قائم على المحبة والتسامح والديمقراطية، مع حمايته من امـراض ورواسب الماضي التي مـازال الـبـعـض يعيشها ويروج لها.. وسواءً أكانت امراضاً قائمة على التفرقة المذهبية السلالية القبلية.. ام امراض التعالي على صوت ومصالح الشعب.. الخ.

فهل من يقول بعد هذا ان مصلحة اليمن وابنائه هو بتاجيل الانتخابات تحت اي مبرر او مسمى والاحتكام لغير الشعب مالك السلطة.. الم تغنَ تجربة الفترة الانتقالية.. فهل مصالح الشعب وابنائه ستتحقق باجراء الانتخابات في موعدها المحدد ام بالاذعان والخـضـوع والتسليم لمزاعم وتقولات المتنفذين في المشترك والتي من شأنها مصادرة حق الشعب بأكمله في حكم نفسه بنفسه والخـضـوع لرغـبـات وأهواء الطامعين، كما وأنه لا يوجد أي مبرر وتحت اي مسمى لتاجيل الانتخابات بل ان الاعذار التي يروج لها هي اشبه ماتكون اقبح من ذنب.

فهل هناك اي شخص عاقل يطالب بإلغاء الأعمال التي قامت بها اللجنة العليا للانتخابات في مراجعة وتعديل جداول الناخبين والتي تمت وفقاً لواجبات دسـتـورية.. اضـافـة الى ان مثل هذه المزاعم تسيئ وتستهدف حقوق وامكانات وجهود مؤسسات الدولة والمواطنين والمال العـام.. فـهل يجـوز اهدار حـقـوق مايقارب من مليون وستمائة مواطن مارسوا حقهم في القيد والتسجيل لمن لم تشملهم الجداول السابقة وهم مستوفون الشروط وكذا نقل الموطن الانتخابي وقطع البطاقة الانتخابية بدل فاقد او تالف، والذين وصلوا اللجان الفرعية من قمم الجبال والوديان والتي تقدر جهودهم واستهلاك اوقاتهم بملايين الساعات وكذا جـهـود اكثر من ستين الف شخص ذكوراً واناثاً من ابناء شعبنا قاموا بتنفيذ الواجب في اللجان الفرعية والاساسية والاشرافية والمحاكم لمراجـعـة وتعـديل جـداول الناخـبـين والتي بدأت من١ / ١١ / ٢٠٠٨م وستستمر حتى ١٢ / ٢ / ٢٠٠٩م.

ولكل عاقل ان يقدر مـصـالح الشعب.. ويحكم على الاعذار الواهية التي تنفخ فيها الأحزاب الشمولية.

* رئيس الدائرة القانونية